العربية للطيران تخطط لشراء 100 طائرة إيرباص

دبي – كشفت مصادر، الأربعاء، أن من المرجح أن تفوز شركة إيرباص الأوروبية بطلبية شراء ما لا يقل عن مئة طائرة من شركة العربية للطيران الإماراتية.

وتدرس شركة الطيران الاقتصادي الإماراتية طلب ما يصل إلى 120 طائرة أي أكثر من مثلي أسطولها الحالي، الذي يضم 55 طائرة نحيفة البدن منذ ما يزيد عن عام.

وقال مصدران لوكالة رويترز إن من المتوقع أن تختار العربية للطيران، التي أجرت مفاوضات مع إيرباص ومنافستها الأميركية بوينغ، شركة صناعة الطائرات الأوروبية بعد أن تتخذ الشركة الإماراتية القرار بحلول يناير المقبل.

وامتنعت إيرباص عن التعقيب. ولم ترد العربية للطيران على طلب التعليق في رسالة عبر البريد الإلكتروني.

وهناك احتمال للإعلان عن الصفقة في معرض دبي للطيران الأسبوع القادم الذي سيقام بداية من الأحد المقبل.

وتدير العربية للطيران، وهي شركة الطيران الوحيدة المدرجة بالبورصة في دولة الإمارات، العمليات الأساسية من مطار الشارقة، وهو يبعد نحو 30 كيلومترا عن مطار دبي الدولي مركز شركة طيران الإمارات.

وتعمل أيضا العربية للطيران من مطار رأس الخيمة ولديها أيضا أنشطة في مصر والمغرب.

ويتألف أسطول العربية للطيران حاليا من طائرات إيرباص أي 320 فقط. وهذا يعني أن طلبية إيرباص ستتيح لها انسجاما في العمليات.

وفي الشهر الماضي، أعلنت العربية للطيران عن تأسيس شركة طيران منخفض التكلفة مع شركة الاتحاد للطيران المملوكة لحكومة أبوظبي. ولم يتضح متى ستبدأ الشركة التي تحمل اسم العربية للطيران أبوظبي عملياتها.

وتشكل الخطوة تحوّلا كبيرا في قطاع النقل الجوي منخفض التكلفة في الإمارات، باعتباره يعطي زخما جديدا لاستراتيجية التوسع إقليميّا وعالميّا عبر تعزيز كفاءة استثمار الموارد، وزيادة القدرة التنافسية مع الشركات الأخرى.

ويقول محللون إن الخطوة ستوسع من طموحات قطاع النقل الجوي في الإمارات خلال السنوات المقبلة، لاسيما وأن هذا النوع من الشركات بدأ يأخذ اهتمام العديد من الحكومات في منطقة الشرق الأوسط.

وقال عادل العلي، الرئيس التنفيذي لمجموعة العربية للطيران حينها إن "الإمارات تعدّ موطنا لأول شركة طيران اقتصادي في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، ومركزا عالميا رائدا للسياحة والسفر".

وأشار إلى أن هذه الخطوة تؤكد على قوة قطاع الطيران في الإمارات، وتخدم الرؤية المستقبلية لهذا القطاع.

ويأتي قرار الشركة الإماراتية للتوجه إلى إيرباص مع استمرار منع تحليق الطائرة بوينغ 737 ماكس في أعقاب حادثي تحطم.

وقالت بوينغ إنها تتوقع حاليا استئناف الرحلات التجارية في يناير لترجئ الموعد، الذي كانت تستهدفه في الربع الجاري.

وواصلت إيرباص تفوقها على بوينغ بعد تلقيها أكثر من 350 طلبا من شركات طيران آسيوية منذ أغسطس الماضي، بينما تعاني الشركة الأميركية من تداعيات وقف تحليق 737 ماكس.

وذكرت وكالة بلومبيرغ للأنباء الاقتصادية في تقرير مؤخرا أن آخر إيرباص فازت بصفقة كبيرة الشهر الماضي بعد تلقيها لطلبات من شركة أندي جو الهندية للطيران بنحو 300 طائرة بقيمة تتجاوز 33 مليار دولار وفقا للأسعار الرسمية.

وتظهر المعلومات المنشورة على الموقع الإلكتروني لبوينغ أن الشركة تلقت طلبات شراء لنحو 16 طائرة فقط خلال الأشهر الثلاثة الماضية بعد توقف 737 ماكس عن التحليق إثر حادثين منفصلين أوديا بحياة العشرات قبل أشهر.

> من المرجح الإعلان عن الصفقة بين إيرباص والعربية للطيران خلال معرض دبي للطيران الذي يبدأ الأحد المقبل

طائرات الدرون توسع آفاق صناعة الطاقة الإماراتية

أبوظبي – دخلت شركة بترول أبوظبي الوطنية (أدنوك) في شراكة مع توتال الفرنسية لاستخدام الطائرات المسيرة ومركبات آلية لجمع البيانات السيزمية ثلاثية الأبعاد، لتوسيع نطاق بحثها وتنقيبها عن موارد جديدة للنفط والغاز في إمارة أبوظبي.

وهذه هي المرة الأولى التي يتم فيها استخدام هذه التكنولوجيا المتطورة في المنطقة عن طريق نشر أجهزة استشعار سيزمية للبحث عن موارد جديدة.

وأعلنت أدنوك، الأربعاء، عن إطلاق مشروع تجريبي باستخدام النظام المتكامل لتقنيات المسح الفيزيائي المتعدد من توتال، والذي يعد أول نظام آلي لجمع بيانات المسح السيزمي في العالم.

ونسبت وكالة أنباء الإمارات لرئيس قطاع التكنولوجيا آلان نيلسون قوله إن "المسح الآلي الزلزالي ثلاثي الأبعاد تقنية متقدمة لها القدرة على إجراء مسوح في البيئات القاسية يصعب على الأشخاص والمعدات الوصول إليها مثل الصحاري".

وأضاف "لقد قمنا بعرض هذه التقنية والتعريف بها خلال مؤتمر ومعرض الأبحاث والتطوير في قطاع النفط 2018، وتطبيقها اليوم يعكس مدى التزامنا وحرصنا على توظيف التقنيات الحديثة في عملياتنا التشغيلية للاستفادة من الفرص التي تتيحها تكنولوجيا العصر الصناعي الرابع".

ويتوقع أن تنشر أدنوك آلاف أجهزة الاستشعار جواً باستخدام أسطول من الطائرات دون طيار، على أن يتم لاحقاً استرداد هذه الأجهزة من خلال مركبات برية آلية.

وقالت خديجة الداغر نائب رئيس الأبحاث وتطوير التكنولوجيا في أدنوك "نهدف من خلال هذه الشراكة إلى تطوير نظام يتسم بالسرعة والفعالية والمزيد من الأمان لتزويدنا بمعلومات وصور زلزالية ثلاثية ورباعية الأبعاد عالية الدقة لطبقات الأرض يمكن تحليلها ومعالجتها على الفور".

وأوضحت أن ذلك سيساعد على فهم أوضح وأشمل لطبقات الأرض ومكوناتها قبل البدء بعمليات التنقيب والحفر الميداني وتقليص الأنشطة الجيولوجية وعمليات الحفر في الأحوال غير المستقرة وتحسين إنتاج الحقول.

وبعد التجارب الناجحة لنظام المسح الآلي الجديد التي قامت بها توتال في عام 2017 في بابوا غينيا الجديدة، تعتزم أدنوك البرية مباشرة العمل في هذا المشروع التجريبي الجديد لاختبار مدى تنوع استخدامات النظام وقدرته على إجراء المسح في بيئة صحراوية بمساحة 36 كيلومتراً مربعاً.

ويؤكد دومنيك جانوديه، نائب رئيس الأبحاث والتطوير في توتال للاستكشاف والإنتاج أن الشركة الفرنسية تسعى إلى توظيف التقنيات المتقدمة لخفض تأثيرات الأنشطة البترولية في مجال التنقيب والاستكشاف على المسطحات الأرضية مثل المسح الزلزالي وتحسين جودة صور طبقات الأرض وزيادة الكفاءة التشغيلية.

وقال "يسرنا أن نتعاون مجدداً مع أدنوك من خلال هذه الفرصة لتبادل أفضل الخبرات والممارسات في مجال التكنولوجيا المتقدمة".

وأضاف "يعد نظام المسح الآلي الجديد تقنية رئيسية لتقليل البصمة البيئية لعمليات الاستكشاف والتقييم البرية، مما يتماشى تماماً مع التزاماتنا البيئية وأهدافنا الطموحة في أن نصبح مزوداً مسؤولاً للطاقة".

أدنوك في شراكة جديدة مع توتال

استراحة مؤقتة قبل مواصلة الضغوط

تزعزع الثقة في النظام المالي يعمق أزمات اللبنانيين

تفاقم أزمة السيولة النقدية مع انحسار تدفق الودائع للبنوك

اتسعت مخاوف الأوساط الشعبية اللبنانية من احتمال انهيار النظام المالي وفقدانها مدخراتها في نهاية المطاف، في ظل استمرار محدودية التمويلات المنتظمة وانحسار السيولة النقدية من السوق في ضوء تنامي الضبابية السياسية والتدهور في البيئة التشغيلية للبنوك.

بيروت – بلغت مرحلة تزعزع ثقة اللبنانيين في النظام المالي مرحلة حرجة للغاية مع انسداد الأفق السياسي، ما دفع الخبراء إلى التحذير من دخول الاقتصاد في متاهة لا يمكن لأحد التنبؤ بعواقبها.

وارتفع منسوب تذمر شريحة واسعة من المواطنين من سياسات النظام المصرفي حتى قبل تفجر الاحتجاجات، التي أرغمت رئيس الوزراء سعد الحريري على الاستقالة، مما بدد الثقة في النظام المالي الذي ظل لفترة طويلة من ركائز الاستقرار.

ويعمل فقدان الثقة على تآكل السيولة في القطاع المصرفي، الأمر الذي يزيد المخاوف من أن تصل البنوك إلى نقطة تعجز فيها عن مساعدة الحكومة على تمويل العجز المرتفع في الموازنة وفي ميزان المعاملات الجارية.

وتكافح معظم الأسر اللبنانية، من بينها أسرة الطالبة اللبنانية فاطمة جابر لسداد قروض متعددة حصلت عليها بفوائد عالية.

وحتى قبل بداية الاحتجاجات كانت فاطمة قد بدأت تفقد الثقة في النظام المالي، لكنها أصبحت تعتقد الآن مثل قطاع كبير من اللبنانيين أن النظام انهار.

وتقول فاطمة ذات الـ22 ربيعا والمشاركة في الاحتجاجات مع مجموعة صغيرة خارج مصرف لبنان المركزي في العاصمة بيروت لوكالة رويترز، "نحتاج تغيير النظام لأن كل شخص لديه قرض على الأقل من البنك وأسعار الفائدة عالية جدا ولا نستطيع دفعها".

ويتعين سداد القروض الدولارية بالعملة ذاتها وهو أمر صعب بسبب نقص العملة الصعبة في لبنان حيث يعاني كل مقترض من ضائقة مالية نظرا لبلوغ الفائدة السنوية على بعض القروض نحو 27 بالمئة.

وخفف رياض سلامة حاكم مصرف لبنان المركزي من حدة المخاوف الاثنين الماضي بقوله إن "البنك لديه احتياطي قابل للاستخدام من العملة الأجنبية يبلغ 30 مليار دولار وأن إجمالي احتياطياته يبلغ 38 مليار دولار".

وأضاف أن البنك اتخذ خطوات لحماية المودعين بضمان عدم انهيار أي بنك من البنوك وأنه سيسعى لخفض أسعار الفائدة من خلال إدارة السيولة.

لكن فرض قيود من جانب البنوك على سحب الدولار والتحويلات الخارجية أخفق في استعادة الثقة فيها وأجّج نيران الاحتجاجات وأدى بالمصارف إلى إعلان الإضراب العام نظرا لتعرضها للعنف من قبل المحتجين.

ودق خبراء اقتصاد لبنانيون نواقيس الخطر بعد ظهور مؤشرات عن انهيار النظام المالي للبلاد بالنظر لتعثر الإصلاحات الحكومية والفشل في إيجاد تمويلات تنقذه من شبح الانهيار الكامل.

وقدر غابريس إيراديان كبير الاقتصاديين لمنطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا بمعهد التمويل الدولي، انخفاض ودائع العملات بما لا يقل عن 8 مليارات دولار منذ أغسطس الماضي.

ونسبت وكالة رويترز لغياس جوكنت من جي.بي مورغان سيكيوريتيز قوله إن "الاحتياطيات مرتفعة بما يكفي لضمان الحفاظ على ربط العملة اللبنانية بالدولار لكن لا تزال هناك بعض المؤشرات المقلقة".

ويرى خبراء أن صافي احتياطات البنوك بالعملات الأجنبية يتناقص بسرعة بفعل فرض قيود على رأس المال وتآكل الحاجز الواقي له مما عرقل جذب الودائع أو خطوط الائتمان وقلل من قدرتها على تمويل عجز المعاملات الجارية الحكومية.

وكانت الحكومة، التي أعلنت استقالتها، قد أجبرت البنوك في وقت سابق على زيادة رأس مالها مما فرض ضغوطا إضافية على احتياطيات المصرف المركزي وأثار الجدل حول توفير السيولة اللازمة.

وسجلت التدفقات المالية التي عرفت ذروتها عام 2014 تراجعا ملحوظا مؤخرا نظرا لتراجع ثقة اللبنانيين في المهجر في النظام المالي بسبب مخاوف من حدوث انهيار اقتصادي.

> **8**
> مليارات دولار قيمة الودائع التي تبخرت منذ أغسطس الماضي، وفق معهد التمويل الدولي

ويقول هاني سالم الذي يحمل الجنسيتين البريطانية واللبنانية ويعمل في بريطانيا مستشارا بالقطاع المالي "لا يوجد شخص عاقل أو طبيعي سيحول أمواله إلى لبنان في الظروف الراهنة".

وكانت التدفقات المالية من الخارج بمثابة شريان حياة للبنوك والحكومة في ما سبق. غير أن عملية تحويل السيولة الدولارية من البنوك إلى المصرف المركزي لسد الفجوة التمويلية لدى الحكومة في عملية تسمى "الهندسة المالية" انهارت أيضا.

ويرى سلامة أن من الضروري إدارة السيولة وأن بإمكان البنوك الاقتراض بالدولار بفائدة 20 بالمئة لتأمين احتياجات المودعين بشرط عدم تحويل هذه الأموال للخارج.

ويقول فاروق سوسة الاقتصادي ببنك غولدمان ساكس الاستثماري إن استخدام البنوك لإجراءات استثنائية لتقليل سحب النقد الأجنبي إلى الخارج وتأني السلطات التنظيمية سيسمح بمواصلة العمل في ظل الظروف الراهنة.

وأضاف "ما دام هذا هو الحال ستظل البنوك قادرة على الوفاء بالتزاماتها".

غير أن وكالتي موديز وفيتش للتصنيفات الائتمانية خفضتا تصنيف أكبر البنوك اللبنانية إلى تصنيف عالي المخاطر وقال مصرفي محلي إن بعض البنوك الدولية التي تعمل بنظام المراسلة تشعر الآن بحذر أكبر في توفير السيولة الدولارية.

فاروق سوسة

> تقليل سحب النقد الأجنبي سيسمح للبنوك بمواصلة العمل

كما أبدى مصرفيان شكوكا في قدرة البنوك على الوفاء بالهدف الذي وضعته السلطات التنظيمية لرفع المستوى الأول من رأس المال، وهو ما يعد مقياسا مهما لقوة الوضع المالي، بنسبة عشرة في المئة بنهاية العام من خلال ضخ السيولة.

ولم يتخلف لبنان قط عن سداد التزامات دينه الخارجي، رغم نوبات متكررة من عدم الاستقرار السياسي والأمني.

وتظهر حيازات البنك المركزي من الأوراق المالية الحكومية أن لدى بيروت خيارات لإدارة الدين في المدى القريب ربما تحد من خسائر القطاع الخاص في حالة التخلف عن السداد، حسبما قالت موديز.

وتقول موديز إن خيارات مثل تمديد أجل استحقاق الدين أو إلغاء ديون في حيازات المركزي من أدوات الدين التي تعادل ما يصل إلى 50 بالمئة من الناتج المحلي الإجمالي ربما تساعد، ما بقي ربط الليرة بالدولار الأمريكي قائما.

ولكنها أشارت في الوقت نفسه إلى أن تلك الخيارات تتقلص كلما طال أمد الأزمة الاقتصادية والسياسية في لبنان.

ويحمل لبنان واحدا من أثقل أعباء الدين في العالم، إذ يعادل دينه العام نحو 150 بالمئة من الناتج المحلي الإجمالي.

وأبدى البنك الدولي الأسبوع الماضي، تشاؤمه حيال الأوضاع الاقتصادية في لبنان، قائلا إن الوضع في البلاد يتجه أكثر نحو الخطورة مع مرور الوقت.

وأشار إلى أن حكومة تصريف الأعمال في لبنان والجهات الاقتصادية والمالية السيادية، مطالبة باتخاذ إجراءات سريعة لضمان الاستقرار الاقتصادي والمالي للبلاد.

ومع ذلك، أبدى استعداده بالشراكة مع المجتمع الدولي لتقديم الدعم الممكن لحكومة لبنانية جديدة، خلال الفترة القريبة المقبلة.